



كۆمارى عىراق  
دادگاى بالاي ئىتىحادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٨/اتحادية/٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٩ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: عدي عواد كاظم - وكيله المحامي إياد عبد القادر محمد.  
المدعى عليهم:

١. رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني قاسم سحيب شكور.
٢. رئيس هيئة المنافذ الحدودية / إضافة لوظيفته - وكيله مشاور قانوني أقدم خالد عبد اللطيف عداي.
٣. وزير المالية / إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان أنير ثامر منعم وسناء خفيف موازي.

الإدعاء:

إدعى المدعي بوساطة وكيله أن مجلس الوزراء أصدر القرار رقم (٢٣١٥٠) لسنة ٢٠٢٣ المتخذ بالجلسة الاعتيادية الثانية عشرة المنعقدة في ٢٠٢٣/٣/٢٠، المتضمن تأليف فريق لإدارة مشروع تطوير البرنامج المقدم من الهيئة العامة للكمارك (برنامج التصريحة الكمركية)؛ وخول بموجبه رئيس الفريق إجراء المخاطبات ومراجعة دوائر الدولة، ونص أيضاً على استيفاء مبلغ مقطوع مقداره (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار مقابل الخدمات المقدمة من هيئة المنافذ الحدودية ...، وحيث لا تفرض الضرائب والرسوم، ولا تعدل، ولا تجبى، ولا يعفى منها، إلا بقانون يصدر من مجلس النواب وفقاً للمادة (٦١/أولاً) من الدستور وليس من السلطة التنفيذية، ولما تضمنه هذا القرار من مخالفات لأحكام الدستور والقوانين النافذة، طلب المدعي الحكم بعدم دستوريته وشرعيته. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وتبلغ المدعى عليهم بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، فأجاب المدعى عليه الأول باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٣/٥/٢٣ وأجاب وكيل المدعى عليه الثاني باللائحة المؤرخة ٢٠٢٣/٦/١٩ وخلاصة اللائحتين عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى، ذلك أن رقابتها تنصب على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وليس من بينها قرارات مجلس الوزراء، بالإضافة إلى عدم توفر المصلحة للمدعي في إقامة الدعوى، وأجاب وكيل المدعى عليه الثالث باللائحة المؤرخة ٢٠٢٣/٦/١٤ وطلب رد الدعوى عن موكله لعدم توجه الخصومة، وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعداً للمرافعة وفقاً للمادة (٢١/ثالثاً)

الرئيس  
جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq

Website: www.iraqfsc.iq

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

الموقع الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦